الباب الأول

مفهوم التنمية

والواقع العالمى الجديد

الفصل الأول: مفهوم التنمية

الفصل الثانى: الواقع العالمى الجديد وواقع التنمية

الفصل الثالث: العولمة

الفصل الأول

مفهوم التنمية

- مقدمة
- تعريف التنمية
- خصائص التنمية
- أبعاد التنمية
- مقومات استمرارية عملية التنمية
- التنمية المستدامة
- مبادئ التنمية المستدامة
- مراحل العمل التنموى
- تنمية الموارد البشرية
- الدستور الأخلاقى للعاملين فى مجال تنمية المجتمع

مفهوم التنمية

مقدمة :

التنمية Development هى عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية، وهى شيء ضرورى وهام لكل مجتمع إنسانى، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أو حياة أفضل. والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها فى مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم.

والتنمية لغوياً جاءت من الفعل نما أى زاد، ومن النماء أى الخير والإصلاح. ويمكن النظر إلى التنمية بأنها عكس التخلف Underdevelopment، ويعرف العلماء التخلف بأنه تأخر وبطء فى الحركة فى تحقيق النمو والتقدم إلى الأمام، بمعنى تخلف الأساليب الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية فى مجتمع معين عن المستوى الذى كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه فى وقت معين.

ويمكن تحديد ثلاث خصائص للتخلف هى كالتالى:

أ) انخفاض مستوى الدخل.

ب) سوء مستوى التغذية.

جـ) انخفاض المستوى الصحى.

وهذه الخصائص تشكل بدورها حلقة مفرغة للفقر.

تعريف التنمية :

هناك تعريفات عديد لمفهوم التنمية، نذكر منها على سبيل المثال:

١) التنمية هى عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية فى المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل فى توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع؛ وذلك لرفع ميتوى رفاهية الغالبية من أفراد

المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده فى استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

٢) التنمية هى عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق إحداث بعض التغيرات الإيجابية فى قطاعات العمل المختلفة والتى تؤدى إلى زيادة وتحسين فى مستوى معيشة الأفراد.

٣) التنمية هى انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة فى كيان معين وبشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو منظمة أو مجتمعاً.

٤) التنمية تطوى على عمليات تغيير اجتماعى(بالمفهوم الشامل لكلمة جتماعى) عقلانى مقصود ومخطط ومضبوط.

٥) التنمية هى كل الجهود البشرية التى تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع.

٦) التنمية هى كل عمل إنسانى بناء فى جميع القطاعات وفى مختلف المجالات وعلى كافة المستويات.

٧) التنمية هى عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمى الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادى اللازم للتوسع المطرد فى الاستثمار. كما تعنى التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطوير التكنولوجى المطلوب.

خصائص التنمية :

وفى ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض خصائص التنمية فى التالى:

١) التنمية عملية مقصودة ومخططة.

٢) التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.
٣) التنمية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة.
٤) التنمية عملية داخلية ذاتية أى أن مقوماتها وبذورها موجودة فى داخل كيان المجتمع نفسه، وأن قوى خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.
٥) التنمية عملية ديناميكية.
٦) التنمية عملية مستمرة.
٧) التنمية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها.
٨) أهمية المشاركة الشعبية فى جميع مراحل العمل التنموى.
٩) أهمية العدالة فى جميع مراحل وإجراءات التنمية.
١٠) ضرورة توفير التركيات المؤسسة التى تساعد على نمو الإمكانات الذاتية إلى حدودها المثلى.
١١) ضرورة إزاحة المعوقات التى تعوق عمليات التنمية فى أى مرحلة من مراحلها.
١٢) ضرورة أن تراعى التنمية البعد البيئى فى جميع مشروعاتها.
١٣) التنمية لها أنواع عديدة حسب المجال الذى تعمل به مثل: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية التعليمية، والتنمية الصحية.
١٤) التنمية لها مستويات عديدة حسب المستوى الجغرافى الذى تعمل عليه مثل: التنمية الدولية الإقليمية، والتنمية القومية، والتنمية المحلية (تنمية المجتمع المحلى).
١٥) التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة.

أبعاد التنمية :

يمكن تحديد أربعة أبعاد متكاملة للتنمية لابد من مراعاتها عند ممارسة التنمية، هى كالتالى:

١) التنمية كعملية: حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة، التى من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيداً، وهى بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

٢) التنمية كمنهج: حيث تعتبر اتجاهاً نحو الفعل وهى بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع، فهى إذن وسيلة لتحقيق غاية.

٣) التنمية كبرنامج: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذى يصبح هدفاً حد ذاته.

٤) التنمية كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم.

مقومات استمرارية عملية التنمية :

ولضمان استمرارية عملية التنظيم فى المجتمع يجب الاعتماد على وتوفير المقومات التالية:

١) توفير الكادر الإدارى الناجح الذى لديه القدرة على إدارة مشروعات التنمية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم.

٢) توفير الدعم المالى الذى يساهم فى استمرارية المشروعات التنموية.

٣) قبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم فى تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات.

٤) خلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية الذى يكمل دور الجهات الحكومية فى عملية التنمية.

ونظراً لأهمية استمرارية عملية التنمية ظهر مصطلح التنمية المستدامة تأكيداً لهذه الأهمية.

التنمية المستدامة :

عرف تقرير برونتلاند الذى أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية فى عام ١٩٨٧ التنمية المستدامة Sustinable Development بأنها: " التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها ".

هذا ويمكن تعريف التنمية المستدامة فى شكل مجموعة بنود هى كالتالى:

١) هى التنمية المستمرة.

٢) هى التنمية العادلة.

٣) هى التنمية التى لا تجنى الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

٤) هى التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال.

٥) هى التنمية التى تراعى البعد البيئى فى جميع مشروعاتها.

٦) هى التنمية التى تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين فى جميع مراحل العمل التنموى.

مبادئ التنمية المستدامة :

البعد الاقتصادى بعد أصيل فى التنمية المستدامة، فإن مشروعاته الكثيرة والمتنوعة تجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية والتى هى قابلة للنضوب أو لما تحدثه من هدر أو تلويث مما يعرض البيئة للتدهور وأيضاً الأجيال القادمة للخطر. وعلى ذلك تحاول فلسفة التنمية المستدامة – كما يشير محمد أبو الخير – أن تحل هذه الإشكالية بأن تتخذ القرارات على شتى المستويات فى المجتمع لسلامة أفراده، وتأخذ فى اعتبارها سلامة البيئة التى

يمكن أن تنجم عن تلك القرارات، وهذا يقود إلى الاهتمام بالبيئة وسلامتها في كل جوانبها؛ لذلك تتطلب التنمية المستدامة نمطاً من النمو تكون فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع الظروف البيئية لها اعتبارات متساوية ومتوازية بعناية، وفى هذا الشأن فإن حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية يجب أن يكونا جزءاً متكاملاً من عملية التنمية، لهذا فالاهتمام بمجالات تركز على نوعية وإدارة المياة، نوعية الهواء، إدارة الموارد الأرضية: التصحر، حماية البيئة البحرية، إدارة المخلفات الصلبة، كل هذه قضايا مشتركة ذات أبعاد اقتصادية وعلاقة وثيقة بالبيئة.

هذا ويمكن تحديد بعض المبادئ للتنمية المستدامة فى الآتى :

١) مبدأ المشاركة مع المجتمع وذلك لإشعار كل من: المستفيدين والقائمين على عملية التنمية بأن كل منهما يكمل دور الآخر.

٢) مبدأ المسئولية المشتركة بين القائمين على عملية التنمية وأفراد المجتمع عن نجاح أو فشل جهود التنمية.

٣) مبدأ ضرورة تنمية الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للحفاظ على خطوات التنمية داخل المجتمع حتى بعد انتهاء فترة المشروعات التنموية ذات الأهداف المحددة بوقت معين.

٤) مبدأ اللامركزية بحيث تكون عملية اتخاذ القرارات بالاشتراك مع أفراد المجتمع.

٥) مبدأ الاحترام المتبادل لوجهات النظر المختلفة بين القائمين على عملية التنمية وأفراد المجتمع.

٦) مبدأ أهمية التأثير الإيجابى طويل المدى على المجتمع وأفراده، وليس التأثير المؤقت.

يضيف طلعت مصطفى السروجى المبادئ والأسس التالية التى يجب أن تقوم عليها التنمية:

١) الإنسان هو الموضوع الأساسى للتنمية وجوهرها والمشارك لحدوثها والمستفيد من عائدها.
٢) التنمية حق وبذلك فإن الدولة تتحمل مسئوليتها تهيئة المناخ المناسب والمواتى لحدوث التنمية بمعدلات أسرع.
٣) تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية الجادة فى كل خطواتها ومراحلها وتوجيه عملياتها.
٤) تعدد الخيارات والفرص المتاحة أما جميع البشر فى المجتمع.
٥) تفعيل وتمكين الأفراد المهمشين فى المجتمع وتقويتهم.
٦) حقوق الإنسان فى المجتمع دون تمييز بين الفئات المجتمعية أو بين المجتمعات.
٧) تدعيم المواطنة الفعالة بجناحيها الحقوق والواجبات.
٨) الديمقراطية واللامركزية التى تفعل المشاركة الشعبية والمجتمعية.
٩) المساواه وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع فى الوصول للموارد.
١٠) الدولة القوية الفعالة التى تتوازن مع مجتمع مدنى قوى.
١١) التغيير المخطط الهادف للإصلاح الاجتماعى فى المجتمع والمجدد للعقد الاجتماعى بين المواطن والدولة.
١٢) توافق المفاهيم النظرية للتنمية مع الواقع المجتمعى.

مراحل العمل التنموى :

لتحقيق أهداف التنمية لابد من تحديد مراحل العمل التنموى وتحديد خطوات كل مرحلة. وهذه المراحل والخطوات متكاملة ومتفاعلة ومتداخلة معاً. وهناك آراء عديدة فى تحديد هذه المراحل والخطوات وأحياناً يجد بعض الاختلافات البسيطة بين هذه الآراء، هذا ويمكن تحديد مراحل وخطوات العمل التنموى كالتالى:

أولاً: المرحلة التمهيدية: وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

١) تحديد الأهداف.

٢) تحديد الحاجات.

٣) تحديد المشكلات.

٤) تحديد الموارد.

ثانياً: المرحلة التخطيطية: وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

١) وضع المحكات أو المعايير.

٢) تحديد الأولويات.

٣) وضع الخطة.

٤) وضع الموازنة.

ثالثاً: المرحلة التنفيذية: وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

١) تنفيذ الخطة.

٢) الالتزام بالموازنة.

رابعاً: المرحلة التقويمية: وتشمل هذه المرحلة الخوات التالية:

١) المتابعة.

٢) التقييم.

٣) التقويم.

٤) التغذية العكسية.

تنمية الموارد البشرية :

للتنمية أنواع عديدة منها على سبيل المثال: التنمية الإنسانية، والتنمية المادية، الأولى موجهة إلى الإنسان، والثانية موجهة إلى البيئة المحيطة به.

هذا، ويقصد بتنمية الموارد البشرية أو الإنسانية Human Resources Development أو ما يطلق عليها بالتنمية البشرية أو الإنسانية Human Development بأنها عملية تهدف إلى توفير وإتاحة الفرص المجتمعية

والبيئية لنمو هذه الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة.

ويعنى هذا توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة واستمرار نموها وتطورها. كما تشير تنمية الموارد البشرية إلى استخدام الموارد البشرية أفضل استخدام لتحقيق تغيير مقصود بهدف إشباع حاجات الإنسان مواجهة مشكلاته وتنمية القدرات الذاتية وتدعيم القيم والاتجاهات ومنهجية التفكير والمعايير والسلوكيات وغيرها من الجوانب الاجتماعية المناسبة مع طبيعة المجتمع ثقافته والتغييرات الإيجابية التى تحدث.

هذا، ولقد اكتسب مفهوم التنمية الإنسانية HumanDevelopment ذيوعاً منذ عام ١٩٩٠ بتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP للمصطلح، ويرى البرنامج أن هذا المفهوم يقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية الإنسانية هى عملية توسيع خيارات البشر، ونتوقف هنا لتبيان مركزية الحرية فى مفهوم التنمية الإنسانية، فمنطق توسيع خيارات الناس يرتب أولوية مطلقة لأعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذى ينطوى بدوره على مركزية الحرية فى التنمية الإنسانية، حتى إن بعض الكتابات النظرية الأحدث تساوى بين التنمية والحرية.

والواقع أن "الخيارات" Choices تعبير عن مفهوم سابق يعود إلى الاقتصادى الهندى الأصيل (أمارتيا سن) A. Sen منذ الثمانينات ألا وهو الاستحقاقات Entitlements، ونرى فيه تعبيراً عن حق البشر الأصيل فى هذه الخيارات.

للبشر إذاً، لمجرد كونهم بشراً حق أصيل فى العيش الكريم مادياً ومعنوياً، جسداً ونفساً وروحاً، ويتفارع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان:

الأولى: ترفض التنمية الإنسانية بداية أى شكل من أشكال التميز ضد البشر على أى معيار كان: النوع أو الأصل أو المعتق.

والثانية: لا يقتصر مفهوم الرفاهية الإنسانى فى التنمية الإنسانية على التنعم المادى وإنما يتسع للجوانب المعنوية فى الحياة الإنسانية الكريمة مثل: التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية، وتحقيق الذات الذى ينبع من المشاركة الفعالة فى شؤون الاجتماع البشرى كافة.

وأحقيات البشر من حيث المبدأ غير محدودة، وتنامى باطراد مع رقى الإنسانية، ولكن الاستحقاقات الثلاثة الأساسية، فى نظر تقرير التنمية البشرية، هى عند أى من مستويات التنمية العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشى لائق.

ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات ضمان حقوق الإنسان.

ويرى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ أن عملية التنمية الإنسانية تقوم على محورين أساسيين هما:

الأول: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنسانى راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، لجميع البشر دون تمييز.

والثانى: التوظيف الكفء للقدرات البشرية فى جميع مجالات النشاط الإنسانى: الإنتاج، ومنظمات المجتمع المدنى، والسياسة.

كذلك يؤكد التقرير نفسه على أن:التنمية الإنسانية إذاً ليست مجرد تنمية موارد بشرية، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية فحسب، وإنما هى نهج أصيل فى التنمية الشاملة المتكاملة للبشر والمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

وبالنسبة للتنمية الإنسانية فى الوطن العربى يؤكد التقرير على ضرورة إعادة تأسيس المجتمعات العربية على:

١) الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية فى بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.

٢) تمكين المرأة العربية عبر إتاحة جميع الفرص خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواه مع أشقائهن من الذكور.

٣) تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية فى بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة فى جميع صنوف النشاط المجتمعى، وصولاً إلى تعظيم الرفاه الإنسانى فى المنطقة.

هذا هو صلب التجاوز اللازم لتخطى أزمة التنمية الإنسانية فى المنطقة العربية، ولكنه ليس منتهى الأمل فاستكمالاً لتجاوز نواقص الوضع العربى الراهن يمكن الإشارة أيضاً إلى ضرورة بناء القدرات الإنتاجية العربية فة مواجهة الطبيعة الربحية للاقتصادات والمجتمعات العربية.

واستكمالاً لإصلاح البناء المؤسسى العربى خدمة للتنمية الإنسانية يتعين بالإضافة لإصلاح نسق الحكم على الصعيدين والقومى على أساس متين من الحريات، تمتين التعاون العربى على أساس من توسيع نطاق المشارمة الشعبية الفعالة فى اتخاذ القرار على الصعيد العربى، وتعظيم فرص الاستفادة من العولمة، وتوقى مخاطرها المحتملة.

وبالنسبة لمفهوم تنمية الموارد البشرية من منظور إدارى فى سياق العمل بالمنظمات، على على السلمى يعرفه بأنه تلك العملية المتكاملة المخططة موضوعياً، والقائمة على معلومات صحيحة، والهادفة إلى إيجاد قوة عمل متناسبة مع متطلبات العمل فى منظمة محددة، والمتفهمة لظروف وقواعد وأساليب الأداء المطلوب وإمكانياته، والقادرة على تطبيق تلك القواعد

والأساليب والرغبة فى أداء الأعمال باستخدام ما لديها من قدرات ومهـــارت. كذلك يعرف أحمد سيد مصطفى مفهوم تنمية الموارد البشرية بأنها تلك الجهود المخططة والمنفذة لتنمية مهارات وترشيد سلوكيات الأفراد العاملين بالمنظمـــة بما يعظم من فعالية أدائهم وتحقيق أهدافهم الشخصية وإســـهامهم فـــى تحقيـــق أهداف المنظمة.

وفى الختام لابد من الإشارة إلى أن التنمية بصفة عامة والتنمية البـــشرية بصفة خاصة تواجه العديد من الصعوبات نذكر منها: عدم الـــوعى المؤســـسى وأيضاً الفردى بأهمية التمية البشرية بالدرجة المطلوبة، وقلة الميزانيات التـــى تخصص لمشروعات التنمية البشرية. إذا ما تم مقارنتها بميزانيات مشروعات التنمية المادية، وعدم الاستفادة بالشكل المناسب من تنظيمات المجتمع المـــدنى فى المساهمة فى مشروعات التنمية البشرية، وعدم قيام القطاع الخاص بالدور المتوقع منه فى هذا الشأن، إلا من الجهود الطيبة هنا وهناك.

الدستور الأخلاقى للعاملين فى مجال تنمية المجتمع (١٩٧٩)
Code of Ethics of Development Workers

١) **الوعى:** العاملون فى مجال تنمية المجتمع هم الأفراد الذين ينـــشرون الوعى الناقد لدى الناس بأوضاع مجتمعهم، وهم الـــذين يحفـــزون المبـــادرات الشعبية اللازمة لإحداث التغيير اللازم على كافة المستويات، كـــل هـــذا لكـــى يصبح المجتمع أكثر استعداداً وتهيؤاً للتنمية والتطوير.

٢) **التغيير:** يبادر العاملون فى مجال تنمية المجتمع لإحداث التغيير اللازم على مستوى المجتمع المحلى لأنهم أعضاء فى ذلك المجتمع، كذلك يـــشرعون فى العمل مع الناس لإحداث التغيير التنموى المطلوب.

٣) **الـــدعم:** العاملون فى مجال تنمية المجتمع يعملـــون فـــى المنظمـــات التطوعية (غير الحكومية) على المستويات المحلية والقومية، يقـــدومن الـــدعم والعون لمسئولى التنمية على مستوى المجتمع المحلى.

٤) **الالتزام:** يلتزم العاملون فى مجال تنمية المجتمع أمام أنفـــسهم وأمـــا الناس بتقديم الخدمات المطلوبة والمتوقعة منهم، مع وضع الـــولاء للنـــاس أو للعملاء أولاً.

٥) **الإيمان:** يعيش العاملون فى مجال تنمية المجتمع على الإيمان بالمهمة الإنسانية المطلوبة منهم، والإيمان بقدرة الناس على إشباع احتياجـــاتهم وحـــل ٧٠- مشكلاتهم فى حال مساعدتهم فى هذا الشأن.

٦) **المرونة:** يتصف العاملون فى مجال تنمية المجتمع بالمرونـــة التـــى تساعدهم على التوافق مع ما يواجهونه من مواقف عديدة ومتنوعة.

٧) **الثقة:** يثق العاملون فى مجال تنمية المجتمع فى قدرة النـــاس علـــى العمل لإحداث التغيير الملائم لهم.

٨) **البساطة:** تساعد بساطة أسلوب حياة العاملين فى مجال تنمية المجتمع على تحقيق الاندماج مع الناس والتفاعل الإيجابى عن قرب معهم.

٩) **الحلول الجذرية:** لا يتبنى العاملون فى مجال تنمية المجتمـــع منطـــق الحلول الوسطى فى مواجهة الفساد والقهر والاستغلال وسوء الاستخدام.

١٠) **التضحية:** لا يتنظر العاملون فى مجال تنمية المجتمع المكافأة نظير عملهم فى خدمة الناس.

١١) **الديمقراطية:** ينظر العاملون فى مجال تنمية المجتمع على أنهم عامل مساعد فى نمو المشاركة الشعبية، وهم حريصون على عـــدم فـــرض آرائهـــم واهتماماتهم على الناس الذين يعملون معهم.

١٢) **عدم الاستغلال:** لا يستغل العاملون فى مجال تنمية المجتمع معرفتهم بالناس وتقديم الخدمات لهم وذلك فى تحقيق مصالح خاصة أو أهداف لشخصية.

١٣) **الإيجابية:** من خلال معايشة الناس، يشترك العاملون فى مجال تنمية المجتمع اشتراكاً إيجابياً فى الأنشطة الحياتية للمجتمعات المحلية التى يعملون معها.

١٤) **التعلم المستمر:** يحرص العاملون فى مجال تنمية المجتمع على زيادة معلوماتهم وتحسين مهاراتهم عن طريق التفاعل المستمر مع الناس والاستفادة من فرص التعلم والتعليم والتدريب المناسبة.

١٥) **الانضباط الذاتى:** يتصف العاملون فى مجال تنمية المجتمع بأنهم على درجة عالية من الانضباط الذاتى تكفى لأن ينجزوا المهام الملقاه على عاتقهم.

١٦) **تحمل المسئولية:** يتميز العاملون فى مجال تنمية المجتمع بالقدرة على تحمل المسئوليات والاعتماد على الذات.

١٧) **الثقة فى النفس:** يثق العاملون فى مجال تنمية المجتمع فى أنفسهم وفى قدراتهم على خدمة الناس ومساعدتهم حتى يساعدوا أنفسهم.

١٨) **التقويم المستمر:** فى ظل الرغبة لتحقيق مزيد من التعلم والجودة، يحرص العاملون فى مجال تنمية المجتمع على تقويم أنفسهم باستمرار وتقبل النقد من الزملاء والناس.

١٩)**التفتح الذهنى:** يتميز العاملون فى مجال تنمية المجتمع بالتفتح الذهنى الذى يجعلهم أكثر إنصاتاً وتفهماً لحاجات ومشكلات الناس ولمشاعرهم الإيجابية والسلبية ولطموحاتهم.

٢٠) **الزمالة:** يلتزم العاملون فى مجال تنمية المجتمع تجاه زملائهم بتقديم الدعم والمساعدة لهم فى كافة حالات الطوارئ، سواء كان هذا الدعم أخلاقياً أو إنسانياً أو مادياً.

٢١) **الاحترام والمساواة:** التواضع والأدب واحترام الآخـــرين صـــغاراً وكباراً من صفات العاملون فى مجال تنمية المجتمع كذلك النساء متساوون مع الرجال لذا يجب احترامهم ومعاملتهم كشركاء فى القيام بالعمل.

٢٢) **حياة صعبة:** إن حياة العاملون فى مجال تنمية المجتمع قد تكون فى بعض الأحيان مليئة بالإحباط والغربة والوحدة، لذا فإن عليهم أن يتغلبوا علـــى هذه الصعوبات وينظرون لها بأنها جزء من عملهم مع الناس، دون أن يتخلـــوا عن التزامهم تجاه خدمة هؤلاء الناس.

*** *** *** *** ***

الفصل الثانى

الواقع العالمى الجديد وواقع التنمية

مقدمة

أولاً: الميديا والبعد الثقافى للتنمية

(١) مفهوم الميديا.

(٢) الميديا والصراع الثقافى.

(٣) شراء المعلومات والغزو الاتصالى.

(٤) الميديا والتغيرات الثقافية الإيجابية.

(٥) الميديا والشخصية التنموية.

ثانياً: الخصخصة

(١) الاتجاهات المتزايدة نحو الخصخصة.

(٢) معنى الخصخصة وأشكالها.

(٣) المشكلات الرئيسية للخصخصة.

ثالثاً: العولمة

الواقع العالمى الجديد وواقع التنمية

مقدمة :

تتباين قضايا التنمية من مجتمع لآخر ومن وقت آخر فى المجتمع الواحد، حتى أن الدول النامية لا تجيب على بعض قضايا التنمية وتنتقل إلى مراحل تاريخية جديدة فتجد نفسها أمام قضايا جديدة.

وهكذا تتعدد قضايا التنمية فى الوقت الحاضر، وذلك يتعدد مداخلها وأطرها النظرية، وتباين دينامية التنمية من مجتمع لآخر، وتعدد استراتيجيتها.

غير أنه فى الوقت المعاصر يمكن أن يكون هناك قضايا عالمية للتنمية تفرض نفسها على الساحة الدولية.

وتكمن القضية الأساسية للتنمية فى الإجابة عن تساؤلين محورين:

أولهما: من أين تحدث التنمية؟

وثانيهما: كيف تحدث التنمية؟

وتتعدد المحاولات وتتباين من مجتمع لآخر فى محاولة الوصول إلى التنمية فى إطار قدراتها الذاتية وإمكانيتها البشرية وغير البشرية فى أسرع وقت ممكن.

وفى إطار هذه المحاولات المتباينة، ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية بأبعادها المختلفة، والتى تركز على منهج معين دون آخر أو طريق محدد للتنمية ووجدت الدول النامية نفسها فى إطار لا مفر منه والتى يجب أن تراعى خصوصية مجتمعاتها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

ومن ثم تتعرض الساحة الدولية لعديد من المتغيرات العالمية التى تلقى بثقلها وظلالها على التنمية الاجتماعية فى المجتمع خاصة المجتمعات النامية المستقبلية لهذه المتغيرات ونعرض بإيجاز لأهم هذه المتغيرات والقضايا.

وذلك كما يلى:

أولاً: الميديا والبعد الثقافى للتنمية[*]:

(١) مفهوم الميديا :

يشير مفهوم الميديا إلى وسائل الإعلام المتنوعة المرئية والمسموعة والمقروءة، غير أنه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتى تتضمن البث التليفزيونى المباشر بواسطة الأقمار الصناعية، وأهمها على الإطلاق ظهور شبكة الإنترنت التى أصبحت تتيح للإنسان المعاصر وسائل غير مسبوقة للاتصال والحصول على المعلومات واكتساب المعرفة، بالإضافة إلى أنها أضافت إلى رصيد وسائل الإعلام المعاصرة بحيث أصبحت قادرة على الوصول إلى كل مكان على سطح الأرض.

ونتيجة لثورة الاتصالات الحديثة، فإن التفكير فى الدور الذى تلعبه الميديا فى الوقت الراهن فى تشكيل البنية الثقافية والشخصية التنموية والوعى الاجتماعى الفردى بشكل عام، يمثل أحد التحديات المعرفية التى تواجهنا فى هذا القرن.

ويكفى أن نتأمل وقعها على الجماهير الواسعة، وتأثيراتها العميقة فى مجال المعلومات، والمعرفة والثقافة، بل ونفاذها إلى أعماق ذواتنا لندرك أهمية تأثير الميديا على الثقافة والوعى واللغة والسلوك والهوية والانتماء والشخصية والإدراك الاجتماعى، داخل كل مجتمع على حدة، وعلى المستوى الكونى على السواء.

(٢) الميديا والصراع الثقافى [†]:

تثير وسائل الاتصال الحديثة بزعامة شبكة الإنترنت مشكلات متعددة معرفية وعلمية. ولعل أهم هذه المشكلات هو تضارب الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الوسائل الجديدة.

(*) المصدر: طلعت مصطفى السروجى (٢٠٠٨).

(†) أنظر مقال السيد ياسين، الميديا والإدراك الاجتماعى، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة ١٠ أغسطس ٢٠٠٨.

فهل صحيح – كما يذهب عديد من أنصار الثورة الاتصالية – أن العالم أصبح أكثر شفافية بفضل شبكة الإنترنت وما تتيحه من إمكانات الحوار المفتوحة بين البشر من كل أنحاء العالم، أم أن الوضع على العكس من ذلك، حيث لم تؤد العولمة الاتصالية للشفافية المطلوبة، بحكم الحواجز والقيود المختلفة التى تمنع فئات عريضة من البشر لا تسطيع النفاذ إلى شبكة الإنترنت، ولا الاستفادة من جميع المواقع على الشبكة؛ لأن عدداً كبيراً منها أصبح مثل النوادى المغلقة لا يسمح للغرباء بدخولها إلا إذا دفعوا الثمن.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن المرحلة التاريخية الراهنة تتسم بصراع ثقافى واسع المدى بين أطراف متعدة ومختلفة، حاول كل طرف أن ينتج خطاباً يهيمن فيه على الآخرين، سياسياً واقتصادياً وثقافياً؛ لأدركنا صعوبة الإبحار فى محيطه، شبكة الإنترنت بغير منهج تحليلى مرهف ورؤية نقدية بصيرة.

والمتتبع لهذا الصراع الثقافى سيدك أنه يدور فى مجالات قديمة وإن كان بأساليب مستحدثة، أبرزها الصراع الأيديولوجى حيث تحاول الرأسمالية المعاصرة باسم العولمة أن تجعل خطابها لكل ما يتضمنه من حقائق وأساطير أن يكون هو الخطاب السائد، فالليبرالية هى المبدأ السياسى المعتمد، وحرية التجارة ورفع كل القيود أماها هى المبدأ المقدس، والتنافس العالمى فى ظلها هو الندية الكاملة بين جميع الدول لا فرق بين المتقدمة منها والنامية وهو الفلسفة الجديدة.

غير أن هناك مجالات جديدة يدور فيها الصراع الثقافى باسم الخصوصية الثقافية التى تحاول الوقوف ضد موجات العولمة المتدفقة، وبعض هذه المحاولات ينطلق من مبادئ مشروعة تريد تأكيد حق الهويات الثقافية المختلفة أن تعيش وتحيا وتزدهر فى عصر العولمة، بدلاً من الدعوات البدائية لتنميط وتوحيد أساليب حياة البشر وفق قيم الحضارة الغربية.

غير أن هناك فى المجال محاولات تنطلق من رؤية مغلقة للتاريخ، لا تؤمن بالتقدم الإنسانى، وتريد إقامة أسس المجتمع المعاصر فى ضوء الارتداد إلى مرجعيات الماضى، من خلال اتجاه انعزالى يظن أنه يستطيع أن يحمى الثقافة والمجتمع من مفاسد العولمة حلبات الصراع الثقافى الكونى على شبكة الإنترنت ذاتها دعوات الإحياء الثقافى الأصيلة، مع نزعات الرجعية السياسية والمحافظة الثقافية.

غير أنه يمكن القول أن الصراع الثقافى الداشر على شبكة الإنترنت ليس أحد مظاهر الثورة الاتصالية الحديثة، غير أن لهذه الثورة آثاراً اجتماعية ونفسية وثقافية ومعرفية بالغة الأهمية وتستحق منا أن نقف أمامها بالدراسة والتحليل. ولعل أبرز هذه الآثار ما يتعلق بالممارسات التى تتم فيما يطلق عليه الواقع الافتراضى أو الظاهرى.

فقد أصبح اليوم ممكناً – بفضل شبكة الإنترنت – أن ينعقد مؤتمر يضم ثلاثمائة أكاديمى لمناقشة أحد الموضوعات السياسية أو الاقتصادية كحركة الطريق الثالث على سبيل المثال دون أن يجتمعوا بالفعل، وذلك عن طريق دعوة على شبكة الإنترنت من جامعة معينة ولتكن فى انجلترا أو فرنسا للعلماء الراغبين فى تسجيل أسماؤهم فى المؤتمر عن طريق البريد الإلكترونى – بأبحاثهم فى الموضوع المحدد حسب اختيارهم وهذه الأبحاث ستنتشر على الإنترنت وسيتم النقاش والحوار حولها، أى أن يصل المؤتمر إلى أى دولة فى العالم، ومن هنا قد نجد فى مثل هذا المؤتمر الافتراضى إسهامات من الصين والهند واليابان، بالإضافة إلى الإسهامات الأوروبية والأمريكية.

نحن نعيش إذن فى عالم جديد يقف فيه الواقع الافتراضى جنباً إلى جنب بجانب الواقع الحقيقى لدرجة أنه يمكن القول أن هذا الواقع ليس هو الواقع غير المادى أو غير الملموس، ولكنه واقع جديد لا يقل أهمية عن الواقع الحقيقى. وإذا أضفنا إلى ذلك أن – وفق بعض التقديرات – قوة العمل من خلال وسائل

الاتصال الحديثة بمعنى عدم ضرورة توجههم كل يوم إلى مكان العمل، لن تقل عن نسبة ٢٠% لأدركنا أى تغيير عميق سصيب العمل الإنسانى ونوعية الحياة الاجتماعية ذاتها.

وفى مجال التعليم عن بعد، سيصبح هو بفضل وسائل الاتصال الحديثة، وسيلة التعليم، التى يمكن أن تتلاقى سلبيات وسائل التعليم التقليدية، ومن ناحية أخرى، فإن لوسائل الاتصال الحديثة آثاراً بالغة العمق فيما يتعلق بالجوانب المعرفية للإنسان.

فعمليات مثل: التدريب والتذكر والنشاط البحثى لن تتعامل بعد الآن مع معرفة متغيرة ومتجددة ولكنها ستتعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة فى كل لحظة مما سيجعل هذه العمليات بذاتها تسهم فى المعرفة الجديدة سيتم استخلاصها من ركام ضخم من العمليات المتناثرة والمفتتة، وهذا الواقع يدعو إلى القيام بثورة تعليمية تؤدى إلى تشكيل العقلية التحليلية والنقدية، القادرة على الربط الذكى والفعال بين هذه العمليات المتناثرة، وصياغتها فى شكل خطاب معرفى متصل.

ومن هنا فوجهة النظر التى تظن أن شبكة الإنترنت تحوى مضامين المعلومات، تشيع أن يأخذ منها ما شاء، تعقد عن فهم أهمية الانتقال من المعلومات إلى المعرفة، ومن أهمية الالتفات إلى أننا نعبر الآن من مجتمع المعلومات العالمى إلى مجتمع المعرفة العالمى من خلال جسور التحليل والنقد والتركيب، ومن هنا أصبح الاتجاه الآن إلى تشكيل مجتمعات المعرفة، التى تقوم على اقتصاديات المعرفة والتى لا تقنع بالمعلومات وإنما ترتقى من خلال أدوات شتى إلى مستوى المعرفة الراقية والفعالة والمنتجة.

(٣) شراء المعلومات والغزو الاتصالى :

وإذا كنا قد عرضنا الجوانب المشرقة من الثورة الاتصالية الكبرى إلا أن هذا قد يحمل على الظن بأننا بصدد يوتوبيا أو مدينة فاضلة تكنولوجية يتاح فيها

لكل أنماط البشر بغير تفرقة على أساس الجنس أو اللون أو الدين أن يتفاعلوا معاً وينعموا بالثمار من خلال تنوع المعلومات، والمعارف الإنسانية التى لا حدود لها. غير أن بعض الباحثين البارزين ومن أهمهم (جيروم) عالم الاجتماع الفرنسى يذكرنها بالجانب المظلم فى الصورة ويقرر:

أن هناك فى العالم المعاصر ٦٠٠,٠٠٠ مدينة وقرية تفتقر إلى الكهرباء تضم نحو بليونى إنسان ومن هنا السؤال: ماذا تعنى الوسائل الاتصالية الحديثة بالنسبة لهم؟ وهناك أيضاً ٨٠% من سكان العالم ليست لديهم الوسائل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتؤثر الميديا بصورة الحديثة كذلك على ازدواجية القيم والثقافة بين من لديهم القدرات الاتصالية ويفتقرون إليها معرفياً أو لعدم قدرتهم المادية.

(٤) الميديا والمتغيرات الثقافية الإيجابية :

أن التطورات الهائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد احتوى بين ثناياه بعض التغييرات الثقافية الإيجابية التى يمكن رصدها فى النقاط التاية:

١) تعاظم قدرة المتلقى على تجاوز الدائرة الضسقة للإعلام الوطنى فى ظل الثورة التكنولوجية للاتصال المرئى – وإتاحة فرصة التفاعل مع عدد متكاثر من محطات البث الفضائى التليفزيونى، يتنوع فيها اللغات واللهجات والثقافات بما يلبى جميع الاحتياجات الاتصالية لمتلقيها، أو مستوى تنافسى عالى.

٢) اتساع مساحة الحرية المتاحة أما المتلقى وتزايد قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع القضايا بطرح الرأى والرأى الآخر، بحيث صارت تلك القنوات ساحة للمارسة الديمقراطية التى تفتقرها على مستوى الواقع أغلب دول الجنوب.

٣) وعلى مستوى الاتصال الشخصى، فإن ظهور شبكة الإنترنت وانتشارها عالمياً قد فتح هو الآخر مجالات لا حدود لها لمعرفة واكتساب المعلومات.

٤) الانفتاح على الثقافات الأخرى وعدم الانغلاق ولكن يجب أن يكون انفتاحاً واعياً.

(٥) الميديا والشخصية التنموية :

تؤثر الميديا فى بناء وإيجاد الشخصية التنموية فى بعض جوانبها المعرفية المنفتحة على الثقافات والمعارف الأخرى، ولكنها شخصية متصارعة قيمياً بين قيم مجتمعية وأخرى مكتسبة، وبذلك فقد تكون شخصية تعتمد على التقليد والمحاكاة أكثر من ارتباطها بالواقع المجتمعى وذوبان الثقافات الوطنية فى إطار الثقافة الغربية بمفاهيمها وقيمها ورؤياها، الأمر الذى قد يؤدى إلى تشويه تلك الثقافات ونفى هويتها القومية فة نهاية الأمر. وتؤثر الميديا كذلك فى الوعى والإدراك الاجتماعى الفردى والمجتمعى واللغة والدين والسلوك والهوية والانتماء والشخصية فى المجتمع الواحد من خلال تباينات شتى فى إدراك هذه الأبعاد والوعى بدرجة تأثيرها.

ونعتقد بأنه لا يمكن أن يكون هناك وعياً وإدراكً كونياً لثقافة واحدة للمجتمع العالمى كمجتمع واحد بأى حال من الأحوال. فتيارات الميديا والعولمة ليست متجانسة وتغزو كذلك مجتمعات عالمية غير متجانسة. ويجب مقالة ما تحدثة الميديا من آثار شخصية تتسم بروح الاقتحام والاكتشلف، والتى يمكنها ان توظف نفس قنوات الميديا وما أتاحته من فرص وطرق اتصال ليضخ إليهم أحسن ما نملك من ثقافة وقيم وسلوك وذلك بروح التحدى والإصرار.

ثانياً: الخصخصة(*):

يطلق عليها البعض الخصخصة Privatiation والبعض الآخر التخصيصية. لقد ظهر مصطلح الخصخصة إلى الوجود فى خضم حركة التحول هذه لتدعو الدولة إلى التخلى – على وجه التحديد – عن الأداة الرئيسية التى استخدمتها فى تدخلها فى النشاط الاقتصادى: ونعنى بها القطاع العام، ليأخذ القطاع الخاص مكانه.

(١) الاتجاهات المتزايدة نحو الخصخصة :

الخصخصة فى أبسط معانيها تعنى تحويل المشروعات الحكومية إلى مشروعات خاصة.

وحالياً يسود العالم اتجاه يؤكد أن المشروعات الخاصة (وليست المشروعات الحمونية) هى أفضل طريقة لتحسين الحالة الاقتصادية للأفراد والمجتمع. وهذا بعنى أن التخصيصية قد أصبحت سياسة عامة Public Policy فى اقتصاديات معظم الدول.

وتحاول معظم الدول النامية تشجيع الاستثمارات الأجنبية من أجل الإسراع بمعدلات التنمية عن طريق تقليل القيود الحكومية وتأكيد التخصيصية لانسحاب الحكومة من المشروعات الاقتصادية.

ووفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولى فإن بعض الدول قد أنفقت ثلث مجمل ناتجها المحلى على مشروعات القطاع العام فى نهاية السبعينيات، ففى المكسيك ازداد عدد المشروعات المملوكة للدولة من ١٥٠ إلى ٤٠٠ إلى ٦٠٠ مشروع فى نهاية السبعينيات، وفى البرازيل كان هناك ١٥٠ مشروعاً ثم أصبحت ٦٠٠ ثم ٧٠٠ مشروع فى بداية الثمانينيات، وفى تنزانيا كان هناك ٥٠ مشروع فى بداية السبعينيات فأصبحت ٤٠٠ مشروع فى نهاية السبعينيات،

(*) المصدر: طلعت مصطفى السروجى (٢٠٠٨).

وتمثل مساهمات المشروعات المملوكة لدولة فى الدول النامية فى القيمة المضافة نسباً عالية، ففى تركيا تصل النسبة إلى ٥٠% بينما فى مصر قد تصل إلى ٨٠%، كما تساهم المشروعات المملوكة للدولة نسبة تتراوح ما بين ٢٠و ٦٠% من مجمل الاستثمارات فى الدول النامية.

وقد كان السبب فى اتساع المشروعات المملوكة للدولة هو الاعتقاد بأنها تؤدى إلى توليد موارد إضافية وتحقق اقتصاديات عالية الكفاءة وتخلص الدولة من السيطرة الأجنبية وتوفر الاكتفاء الذاتى وتدعم الصادرات وتقوم عملية التصنيع. إلا أن هذه المشروعات أصبحت تستنزف الموارد أكثر مما تولدها بسبب انخفاض كفاءة الغدارة بها وتعرضها لضغوط سياسية من أجل توفير فرص عمالة زائفة وأداء مسئوليات اجتماعية تؤثر على كفائتها.

ورغم تصاعد موجة الخصخصة فى معظم دول العالم إلا أن عدد المشروعات التى يتم انسحاب الحكومة Divestiture منها فى الدول النامية أقل منه فى الدول المتقدمة كاليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلى:

١) اختلاف حافز الانسحاب الحكومى فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة، فالحافز للاسنيحاب فى الدول المتقدمة يشتمل على محاولة تخليص المشروعات من الإدارة الحكومية السيئة وإيجاد إدارة ديناميكية ابتكارية وتوسيع قاعدة الملكية بإدخال معظم المواطنين فى شراء الأسهم والسندات التى تصدرها المنظمات. أما فى الدول النامية فيرجع الحافز للانسحاب إلى الرغبة فى الانسحاب من مشروعات خاسرة للتخلص من الأعباء المالية والنقدية التى تسببها بغض النظر عن درجة نجاحها المتوقع مستقبلاً.

٢) مدى توافر نموذج للخصخصة أو الانسحاب الحكومى من المشروعات الاقتصادية ففى الدول المتقدمة بمجرد اتخاذ القرار السياسى للانسحاب يتم إيجاد الوسيط المناسب لتنفيذ القرار وتقييم الأصول وبيعها بالسعر المناسب من

خلال السوق الرأسمالية Capital Market العالية الكفاءة الموجودة بها. أما من يتملك المشروع فى النهاية فهو موضوع ثانوى (فقد يكون الملاك الجدد مجموعة مستقلة من حملة الأسهم وقد يسمح للإدارة الموجودة بترتيب عملية بيع وشراء المشروع لمجرد التخلص من الأعباء الحكومية). ولكن فى الدول النامية يكون السؤال الحرج غير متعلق بكيفية الانسحاب بل بمن سوف يمتلك المشروع (فقد يتم استبعاد بعض المشترين من البداية بسبب عوامل ثقافية أو اجتماعية. وقد يظهر المعارضون للبيع لبعض الأقليات أو الأجانب.

٣) اختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة. فمثلاً فى الدول النامية توجد أسواق رأسمالية ضعيفة جداً بالمقارنة بالدول المتقدمة. كما توجد فيها رقابة على الأسعار وقوانين تحكم العملة وتحمى المنتجات الوطنية والأجور وغيرها.

٤) عدم رغبة الدول النامية فى تحويل المشروعات الحكومية الاحتكارية إلى القطاع الخاص حتى لا تواجه تحديات من إتحادات العمال والنقابات وقيادات المجتمع أو نتيجة مواقف تاريخية أو ثقافيية أو دستورية.

ورغم هذا الاختلاف فى درجة التخصيصية بين الدول النامية والدول المتقدمة إلا أن التخصيصية أصبحت ظاهرة عالمية تستهدف تطبيق اقتصاديات السوق الحرة. وتعمل على تشجيع المنافسة بين المشروعات العامة والخاصة. ويمكن أن تكون التخصيصية هى الخطوة السليمة إذا ما تمت فى الوقت المناسب لتحرير الاقتصاد من الركود التضخمى، وإيجاد مناخ ابتكارى وظروف تشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

(٢) معنى الخصخصة وأشكالها :

١) معنى الخصخصة :

إذا كان يمكن تعريف الخصخصة بشكل عام على أنها العملية التى يتم بموجبها إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام فى المواقع التى يحتلها هذا

الأخير فى النشاط الاقتصادى المنتج للسلع والخدمات، فإننا نلاحظ تعدد الأشكال التى يمكن أت تأخذها هذه العملية.

فهناك الخصخصة بمعناها الضيق، وهى التى يتم بموجبها تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة State Owned Enterprises والمنتجة للسلع والخدمات المملوكة من قبل الدولة إلى ملكية خاصة. ويكون هذا التحويل للملكية إلى القطاع الخاص إما كلياً أو جزئياً. وهذا هو المعنى الرئيسى إذا جاز التعبير للخصخصة، أى أنه المعنى المقصود فى معظم الأحيان. وهناك فى الطرف المقابل للخصخصة بمعناها الأوسع والتى لا تعنى بالضرورة نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص، وإنما تجريد هذه المؤسسات من جميع المزايا وأشكال الحماية التى تتمتع بها وإخضاعها بالكامل لقوانين السوق التنافسية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية إزالة جميع القيود الموجودة أمام حرية عمل القطاع الخاص.

وقد تقوم الدولة بمد القطاع الخاص بما يلزم من دعم ومحفزات تشريعية ومادية تمكنه من توسيع نطاق نشاطه ومحاصرة القطاع العام، إلى أن يستطيع السيطرة الكاملة تدريجياً على النشاط الاقتصادى. تتضمن التخصيصية انعكاساً لأفضلية قيام وحدات القطاع الخاص بأداء وظائف القطاع العام.

وقد تعنى بالمعنى الواسع إشراك القطاع الخاص فى عمليات إنتاج وتوصيل وتوفير الخدمات العامة إلى مستحقيها. فالإنتاج هنا يتعلق بالتشغيل والتسليم والغدارة والبيع. أما التوفير فيشتمل على تقرير ما إذا كانتا الخدمة ستوفر على الإطلاق ومن سيوفرها وحجمها.

٢) وتتعدد أشكال الخصخصة لتشمل العديد من الأشكال منها:

خصخصة الإدارة: فى هذا المجال تبقى ملكية المؤسسة فى يد الدولة لكن يعهد بإدارتها إلى القطاع الخاص بموجب عقود خاصة Ranagement Contract.

التأجير: أيضاً فى حالة التأجير تبقى ملكية المؤسسة فى يد الدولة بينما يقوم القطاع الخاص بتشغيلها لحسابه الخاص لقاء مبلغ مقطوع سنوياً للدولة Leasing.

الامتياز: حيث يلتزم القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة Concession.

عقود التشغيل: لحساب الغير والإنتاج أو التوزيع باسمه وتحت إشرافه Franchising.

تخصيص الملكية: Priviatization of Owdership حيث تنسحب الحكومة من الأنشطة عن طريق بيع الأسهم بيعاً مباشراً إلى أفراد من القطاع الخاص.

الملكية الخاصة والإدارة الخاصة للعمليات التى قد تعتبر حكومية بطبيعتها: وذلك من خلال تطوير إمكانيات القطاع الخاص (والملكية الخاصة) لتقوم بتوفير الخدمة العامة. ففى أمريكا مثلاً تتم التخصيصية فى معالجة مياه الصرف من خلال الملكية الخاصة والإدارة الخاصة للعمليات مع التمويل المحلى بواسطة مجالس المدن التى تصدر سندات معفاة من الضرائب ثم إقراض الحصيلة الصافية إلى وحدات قطاع خاص أو وحدات تمثل ملكية مشتركة من وحدات الإدارة المحلية والقطاع الخاص.

ويعكس ذلك ما يسمى فى أمريكا بالفيدرالية الجديدة التى تعنى أن الحكومة الفيدرالية يجب أن تمارس أنشطة أقل وأن الحكومات المحلية والقطاع الخاص يجب أن تمارس أنشكة أكثر. وقد تضمن ذلك إصدار عدة قوانين تعطى حوافز ضريبية للمستثمرين فى القطاع الخاص للدخول فى المشروعات العامة كثيفة رأس المال. كما تضمن تحرير الاقتصاد القومى وتقليل الدعم الحكومى للأنشطة من أجل تشجيع القطاع الخاص على ممارسة الأنشطة الجديدة نظراً لغياب دور الدولة فيها.

دواعى الخصخصة وأهدافها :

حكم ظهور مقولة الخصخصة وانتشارها كنهج سياسى اقتصادى إطاراً عاماً، فإن الأسباب الداعية لتبنيها والتى تشكل فى الوقت نفسه الأهداف المتوخى تحقيقها من وراء التبنى تبدو متعددة ومتشعبة.

ولكن بالرغم من هذا التعدد فإن مسألة الكفاءة Efficiency الاقتصادية تتصدر مبررات الأخذ بالخصخصة، فدعاة هذه الأخيرة يرون أن أداء المؤسسة الخاصة (المشروع الخاص) Private Enterprise هو من جميع الوجوه أفضل من أداء المؤسسة المملوكة من قبل الدولة، وهذا ما يظهر لهم من التحليل النظرى ومن التجربة العملية فى آن، وبعد مبرر الأداء الأفضل والكفاءة تأتى المبررات الأخرى للخصخصة وفى مقدمتها تلك التى تنطلق من الاختلالات فى أداء الاقتصاد الوطنى بشكل عام وأداء مؤسسات القطاع العام الاقتصادى بشكل خاص، فنرى فى الخصخصة سبيلاً إلى وضع حد للعجز المالى الداخلى والخارجى.

ومن ثم فمن المتوقع أن تزداد كفاءة وفعالية منظمات الرعاية الاجتماعية فى تحقيقها الأهداف المجتمعية، وتحقيق أفضل عائد يمكن بأقل جهد وأرخص التكاليف وأسرع وقت، وتحسين مستوى أداء الخدمة.

٣) المشكلات الرئيسية للخصخصة :

١- مشكلات تتعلق بالسياسات العامة : يفرق " درور Dror " بين السياسة Policy وعملية صنع السياسة Development of Metapolicy، فالسياسة هى إرشادات عامة للتصرف أما عملية صنع السياسة العامة فتتأثر بتخصيص الموارد وتؤدى إلى وجود سياسات تجريبية تتبع من السياسات القومية العامة (التحفيز الضريبى للقطاع الخاص) وتوضح التوجهات التى يتبعها صانعو السياسات، فمثلاً توضح ما إذا كان التغيير يتم تدريجياً أم جذرياً، وتحدد كيفية التعامل مع عدم التأكد والوحدات التنظيمية المرتبطة بها.

والتخصيصية كسياسة عامة تحتوى على مخاطر عالية تتزايد فى حالة عدم وضوح سياسة عامة لترشيد مستويات القرارات المحلية، وبالتالى فغياب الإطار الاستراتيجى يثير تساؤلات تتعلق بمدى رشد كيفية صنع قرار التخصيصية، كذلك فإن توقيت ومدى سرعة تطبيق التخصيصية يحتاج لسياسات عامة واضحة.

٢- مشكلات تتعلق بكيفية تنفيذ السياسات كالموارد المتاحة والتصرفات الاختيارية التى يمكن التحكم فيها: قام (جونسون) و (هيليمان) John-son & Heliman بدراسة بعض الوحدات الحكومية المحلية الأمريكية التى كانت تواجه مواقف تتعلق بتوفير المياه النقية، وقد خلصا إلى أن هناك عدة عناصر تؤثر على ذلك القرار وهى على الترتيب: القوانين المتعلقة بالمياه والنمو السكانى وتقديم التسهيلات والطلب على تلك الحاجات العامة وقد كانت هناك ثلاثة بدائل أمام تلك الوحدات: الأول هو تمويل وبناء التسهيلات من خلال المنح التى تقدمها الهيئة العامة لحماية البيئة، والثانى هو تمويل وبناء التسهيلات اعتماداً على هيكل تمويلى ذاتى من خلال إصدار سندات، والثالث هو التخصيصية من خلال تحويل ملكية وتشغيل المنشآت (بما فى ذلك البناء والتمويل والإدارة) إلى مؤسسات القطاع الخاص.

ويواجه كل بديل بمشكلات تنفيذية، فالأول يحدده عدم توافر وعدم كفاية التمويل اللازمة، والثانى يعوقه الحد الأقصى الذى يمكن إصداره من السندات وارتفاع معدلات الفائدة على السندات، والثالث هو التخصيصية تحده المقيدات القانونية والتنفيذية والإدارية (كاختلاف الاتجاه حول التخصيص ودور القطاع الخاص فى توفير الخدمة والعلاقة مع المؤسسات الحكومية المتخصصة فى حماية البيئة وكيفية تحفيز القطاع الخاص ومدى توافر المعلومات ومعايير الاختيار والأداء).

وهذه العوامل بلا شك تلقى الضوء على مدى ما يمكن أن يوجد من مقيدات عند تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالتخصيصية ومدى حرية متخذى القرار وتوافر الموارد فى كل بديل من البدائل.

٣- مدى توافر البيانات وكيفية تحليلها فالتخصيصية تحتاج إلى بيانات متعددة الجوانب، فهناك حاجة إلى بيانات عن السياسات العامة وكيفية تنفيذها، وعن المؤشرات الاقتصادية المحلية والقومية والعالمية، وكذلك تحتاج إلى بيانات مالية عن الوحدات المزمع تخصيصها وهذه البيانات قد تكون متعلقة بالماضى أو بالحاضر أو بالمستقبل وكذلك يحتاج قرار التخصيصية إلى أساليب تحليلية وقد تكون إحصائية أو رياضية أو اقتصادية أو مالية وكل ذلك قد يسبب مشكلات إن لم تكن البيانات مناسبة لتقييم قرارات التخصيصية.

٤- مشكلة تخصيص المهام بين القطاع العام والخاص.

٥- مشكلة العمالة والمسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

٦- المشكلات القانونية والدستورية.

٧- انتشار الفساد فى ممارسات القطاع الخاص.

٨- فقدان المرونة على المستوى القومى بسب غياب آليات السوق الحرة الكفاءة خاصة من أوقات الحروب والأزمات.

٩- أن خصخصة الرعاية الاجتماعية ومنظماتها وبرامجها ومشروعاتها قد يؤثر فى زيادة حجم البطالة وما قد ينجم عن ذلك من مشكلات اجتماعية نتيجة انخفاض الدخول، كما قد يؤدى إلى فقدان سياسة الرعاية الاجتماعية لمبدأ العدالة والمساواة كموجهات أساسية لتقديم الرعاية الاجتماعية، كما أن الخصخصة للبرامج والمشروعات الاجتماعية تؤدى بدورها إلى فقدان الأفراد فى المجتمع للعدوة وخاصة فى المجتمعات النامية، والأفراد الأقل دخلاً الذين يعتمدون على تدخل الدولة بصورة أساسية فى توفير الرعاية الاجتماعية كقيمة اجتماعية لدى الناس فى المجتمع.

والتطورات المترتبة بالنظرية الليبرالية مقبولة على نطاق واسع وغير قابلة للجدل طبقاً لتصور فوردر ١٩٨٤، وذلك بسبب مشاكل تتعلق بالنظريات الليبرالية حيث تتعامل فى أغلب الأحيان بالإحساس الفطرى.

وتحليل تلك النظريات تقليدياً يعتبر تشدداً، لكن عند تكوين النظريات الليبرالية أصبح هناك جدال منذ السيطرة للأرثوذكسية عكسياً، مثال: عارض الليبراليين انتشار الطبقة الأرستقراطية وفضلوا الطبقة الرأسمالية الجديدة.

عارض الليبراليين الاتجاه السائد لتدخل الحكومة فى الاقتصاد لحماية الإنتاج الوطنى من المنافسة الأجنبية، وتلك الحماية كانت تأخذه شكل الضرائب والتعريفات على الضرائب المستوردة، لذلك تضع الليبرالية التقليدية أيديولوجية هامة وفلسفة أساسية لتطور الرأسمالية.

*** *** *** *** ***

الفصل الثالث

العولمـــــــة

مقدمة

أولاً: مفهوم العولمة

ثانياً: أبعاد العولمة

ثالثاً: شبكات عصر العولمة

رابعاً: الاتجاهات الرئيسية تجاه العولمة

خامساً: تحديات العولمة

سادساً: أنواع العولمة

سابعاً: العولمة الثقافية (عولمة الثقافة)

ثامناً: الخصائص المشتركة للمنظمات التى نجحت فى عولمة أنشطة مواردها البشرية.

العولمـــــــة

مقدمة :

يعد مصطلح العولمة Globalization من أكثر المصطلحات استخداماً فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وذلك على جميع المستويات سواء المستوى الأكاديمى أو مستوى أجهزة الإعلام ورأى العام، أو مستوى الأحزاب السياسية، أو التيارات الفكرية المختلفة. ولا غرابة فى ذلك؛ لأن قضية العولمة لها العديد من الجوانب والزوايا مما يثير اهتمام كل هؤلاء.

ويعود الفضل فى ظهور هذا المصطلح لماك بوهان فى كتابه " حرب وسلام فى القرية الكونية " الصادر عام ١٩٧٠، وذلك عندما ذهب إلى أن التطورات السريعة والمتلاحقة فى وسائل الاتصال ستدفع العالم إلى أن يصبح قرية كونية واحدة. ولقد ألفت بعد ذلك مؤلفات وكتب شتى فى العولمة، وما يتصل بها مثل نهاية التاريخ وصدام الحضارات .. وكثرت فيها المجادلات والمناقشات والمعارضات.

أولاً : مفهوم العولمة :

لفظ العولمة هو الترجمة العربية التى تم أخيراً الاستقرار على استخدامها لترجمة المصطلح الانجليزى Globalization أو المصطلح الفرنسى Mondialisation الذى ظهر أول ما ظهر فى الكتابات الأجنبية لوصف ظاهرة تشابك الاقتصاديات الدولية.

التعريفات الأجنبية :

١) تعريف دافيد هيلد وزميله David Held & Anthony Mc Grew.

العولمة يقصد بها " الحركة السريعة لعناصر السلع والخدمات والأشخاص والنقود والأفكار عبر حدود الدول، بما يجعل العالم أقرب إلى القرية الصغيرة".

٢) تعريف جون باليس وزميله John Baylis & Stem Smith :

العولمة هى "ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك؛ لإحداث تحول نوعى فى تدويل العالم وحدوث تحولات على مختلف الصور تؤثر فى حياة الإنسان فى كوكب الأرض أينما كان.

٣) تعريف روبرت هولتون Robert Holton :

العولمة هى تلك العمليات التى ينخرط فيها شعوب العالم فى مجتمع عالمى واحد.

التعريفات العربية :

١) تعريف جلال أمين :

العولمة تتضمن ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء فى تبادل السلع والخدمات أو فى انتقال رؤوس الأموال أو فى انتشار المعلومات والأفكار أو فى تأثر أمة فى قيم وعادات غيرها من الأمم.

٢) تعريف كمال التابعى :

العولمة هى عمليات تعميم وفرض حياة شاملة تشمل الثقافة والعلاقات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك والقيم وأسلوب الحياة وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعى والسياسى، وهى بذلك تكتسح المجالات كافة التى تشكل ثقافة المجتمعات بمفهومها الواسع.

٣) تعريف مصطفى كامل السيد :

العولمة ظاهرة مركبة تتضمن التدفقات المادية وغير المادية وشبكات التفاعل وأنساق التنظيم، وكلها تؤدى إلى اختصار المكان والزمان، بحيث ينعدم أثر المسافة والحجم أو يكاد، كما يختصر الزمان إلى أدنى حد ممكن.

٤) تعريف سيد الشلمانى :

العولمة هى عملية زيادة مضطردة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود.

٥) تعريف على لطفى :

العولمة هى التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار والمعلومات عبر بلاد العالم.

هذا ويمكن أن نقول أن مصطلح العولمة له مدلولان هما :

المدلول الأول: وهو مدلول فكرى أو مفهوم عقائدى فلسفى للعولمة، والذى ينظر إليها على أنها نظرة أيديولوجية تغير الشيوعية التى فشلت من قبل، والتى كانت تعتمد على ملكية الدولة واحتكارها للاقتصاد والسوق المغلقة، بينما تعتمد العولمة على الانفتاح على العالم والحرية الاقتصادية والسياسية والسوق الحر والمنافسة العالمية ونظام السوق العالمى المفتوح.

أما المدلول الثانى: فهو المدلول الذى ينظر للعولمة على أنها عملية مادية تتعلق بنقل ومبادلة السلع والخدمات والنقود والموارد والمعلومات عبر حدود الدول دون معوقات أو قيود.

والحقيقة أن المدلولين مترابطان ومكملان لبعضهما، وأنهما وجهان لعملة واحدة هى العولمة.

ثانياً: أبعاد العولمة :

يمكن تحديد الأبعاد الأساسية التى تميز العولمة فى الآتى:

١) المكان أو الامتداد الجغرافى: والذى يشمل العالم بأسره، فالعولمة هى مجموع النشاطات والعمليات والأحداث الاقتصادية والثقافية والسياسية التى تغطى معظم أنحاء الكرة الأرضية.

٢) التفاعل الكثيف عبر العالم فى كافة المجالات: فالعالم فى ظل العولمة يشبه (الشبكة Net)، حيث يوجد عدد كبير ومتشابك من الأطراف والعلاقات والارتباطات التى تؤثر على بعضها لبعض، فأحد مظاهر العولمة هو تضاعف المعاملات والاتصال والعلاقات بين الاقتصادات والشركات وانتقال الأفراد والأفكار بين أجزاء العالم المختلفة.

٣) اتجاه البشر فى كل العالم إلى مزيد من التشابه تدريجياً: فى النشاطات والمؤسسات، بل وفى القيم والذوق العام وأسلوب الحياة اليومية.

ثالثاً: شبكات عصر العولمة :

يمكن أن نقول أن هناك أربع شبكات أساسية تربط البشر والمؤسسات والشركات فى مختلف أنحاء العالم بأسره فى عصر العولمة هى:

١- شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية والعالمية وخاصة من خلال البورصات العالمية ومنظمات التجارة والاقتصاد الإقليمية والدولية.

٢- شبكة الاتصال الإعلامى من خلال الأطباق الهوائية والأقمار الصناعية.

٣- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

٤- شبكة الاتصال الهاتفى بواسطة شركات التليفون المحمول (الموبايل أو الجوال).

رابعاً: الاتجاهات الرئيسية تجاه العولمة :

إن الدراسة المتعمقة للعولمة تكشف لنا عن وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية تعبر عن موقف الدول والمجتماعت من العولمة:

الاتجاه الأول الذى يتحيز للعولمة ويقطع بحتميتها وبالتالى فهو يقبلها صراحة ودون تحفظ، معتقداً أن العولمة تطور تاريخى يستهدف صالح البشرية ويتوخى رفاهية الشعوب وإقامة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه حتميسة التعامل مع الواقع العالمى بكل مفرداته، حيث إن العولمة تتسق مع ظاهرة التغيير فى أبعادها وجوانبها المختلفة من أجل تقدم ورخاء الإنسانية جمعاء والارتقاء بنوعية حياة الإنسان، وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم. وفى نفس الوقت يغفل هذا التجاه تماماً النواحى السلبية للعولمة ويتجاهل مخاطرها.

أما **الاتجاه الثانى** فهو الاتجاه الرافض للعولمة على أسا مخاطرها ومثالبها الكثيرة، حيث تقوم الدول المتقدمة بدور الفاعل والدول النامية بدور المتلقى والمنفذ لقرارات الدول المتقدمة، ومن ثم تصبح الدول النامية نقية للهيمنة الغربية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

إن أنصار هذا الاتجاه يرون فى العولمة محققاً لأهداف الرأسمالية فى الاستغلال والحصول على أكبر عائد ممكن على حساب الشعوب الفقيرة ومروجاً لفكر وثقافة الغرب، وهم بذلك يؤثرون الرفض والانعزال عن العولمة. لقد غاب عن هؤلاء أن العولمة حقيقة واقعة، وأن مقاومتها لن تجدى، وأن الحل يكمن فى حسن إدارتها وفهم خصائصها والتقليل من جوانبها السلبية.

والاتجاه الثالث يتذمن التوافق مع ظاهرة العولمة والتكيف مع أبعادها المختلفة، من خلال محاولة فهم القوانين التى تحكم العولمة، ومراقبة التغيرات الحادثة فى العالم، ثم محاولة استيعابها والوقوف على مضمونها وتمحيصها بغية التوصل إلى آثارها المحتملة.

ويعقب ذلك إجراء التعديلات على هياكل الإنتاج والتمويل والتسويق وترشيد العملية الإنتاجية وتوجيه المسئولين عنها فى الاتجاه الصحيح؛ حتى يستطيع الجميع التوافق مع متطلبات العولمة.

ونحن نؤكد على هذا الاتجاه، ونؤمن بأن ذلك يفرض علينا متطلبات معينة ويستدعى منا إجراءات محددة. وهنا يجب أن تقوم المنظمات غير الحكومية بدوراً متميزاً فى محاولة منها لدارسة العولمة وتمحيص محتوياتها وآثارها وإعلام المواطنين بأبعادها وكيفية التعامل معها .. إلخ.

خامساً: تحديات العولمة :

للعولمة تحديات ومخاطر يجب أن نتعامل معها ونواجهها إذا ما أردنا تفعيل دورنا وإعادة قدراتنا لمواجه هذه الظاهرة. ويمكن لنا أن نحدد تحديات العولمة فيما يلى:

١- **التحديات الاقتصادية:** إن أهم التحديات الاقتصادية التى تواجهنا هى التنافس التجارى الدولى، وربط التجارة والاستثمار فى اتفاقية عالمية، وربط الصناعة والانتاج بمعايير العمل ومعايير البيئة، وتحدى منظمة التجارة العالمية، وضرورة فهم أبعاد السوق العالمية وأسلوب صياغة سياسة التنافس التجارى، وغير ذلك من الأمور الاقتصادية.

ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون لدينا دوراً مؤثراً من خلال حكوماتنا ومؤسساتنا الأهلية فى التعامل مع واقع وحقائق السوق العالمية، واقتصاديات النظام العالمى الجديد، والشركات والكيانات الاقتصادية العملاقة خاصة بعد أن تعاظمت القوى الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات.

فهذه الشركات التى تعمل على نطاق الكون كله لايزيد عددها عن ألف شركة تتحكم بنصف الناتج العالمى. حتى أصبحت هذه الكيانات هى السلطة التى تريد العولمة، بدون أن يكون لها هوية ظاهرة، أو ولاءات وطنية، والأهم من ذلك أنها لا تتحمل أية مسئولية كما هو شأن السلطات الرسمية ولا تخضع للمسائلة.

٢- **التحديات السياسية:** إذا كانت العولمة ترفع شعارات الديمقراطية والحرية السياسية .. إلخ، فإننا فى الواقع نواجه تحديات كبيرة فى هذا الصدد.

فعلى سبيل المثال النظام الحزبى فى الدول النامية – ونحن من بينها – يفتقر إلى الفاعلية لكثرة القيود التى تفرضها النظم الحاكمة على أحزاب المعارضة وضعف التعاون والتنسيق فيما بينها، مع افتقار الثقافة السياسية إلى القيم الديمقراطية، أضف إلى ذلك ضعف الوعى السياسى، وتفشى الفساد فى بعض المؤسسات الحكومية والتأثير السلبى فى العمليات الانتخابية، وعدم المشاركة السياسية وانخفاض الوعى السياسى، والتداخل غير المشروع بين السلطة والمال. وهى كلها وغيرها تحديات يجب أن تواجه فى ظل الماغيرات العالمية الجديدة.

٣- **التحديات الاجتماعية:** وتتمثل هذه التحديات فى مجموعة التغيرات الفكرية التى طرأت على بعض القضايا الاجتماعية فى الدول قضية العدالة الاجتماعية وما يرتبط بها من أفكار مثل التأمينات الاجتماعية التى تحد من الصراعات الطبقية بالإضافة إلى نقص إمكانات الرعاية الصحية، وتدنى مستوى التعليم، وقلة فرص العمل، وصعوبة توافر المسكن الملائم للطبقة الدنيا والنمو السريع للسكان، والهجرة من الريف إلى المدن، وسوء الظروف الصحية، وظهور التناقضات الاجتماعية بين فئات المجتمع وما يصاحب ذلك من صراع وانخفاض مستوى الوعى.

٤- **التحديات الثقافية:** تعد التحديات الثقافية للعولمة من أخطر التحديات التى تواجهنا وذلك نظراً لارتفاع معدلات الأمية، ويرتبط بذلك ضرورة الارتقاء بكم ونوع تعليم وتطوير المؤسسات التعليمية فى كل المراحل. ويدخل ضمن نطاق التحديات الثقافية القدرة على تخير وانتقاء الثقافة الغربية، بحيث نختار منها الاتجاهات والقيم الدافعة إلى الأمام مع الحفاظ – فى ذات الوقت – على هويتنا الثقافية وخصوصيتها.

ومن ضمن التحديات الثقافية أيضاً ضرورة الحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية فى مواجهة هذا الغزو الذى لا يفرق بين محلى وعالمى أو بين خصوصيات محلية محددة.

٥- **التحديات التكنولوجية:** تلعب تقنيات المعلومات وتكنولوجيا الاتصال دوراً أساسياً فى العولمة، وهذا ما أطاح بتجاوز حدود المكان والزمان، وجعل العالم طله حاضراً هنا والآن. وعلينا أن نواجه التغيرات التكنولوجية التى تتسم بالسرعة والتعقيد فى مجال الإنتاج؛ بل أيضاً فى مجال الخدمات، وهذا يفرض علينا أن نواجه تلك الفجوة التقنية القائمة فعلاً بين الدول المتقدمة وبيننا، خاصة وأننا لا نملك فى معظم الأحيان القدرة الذاتية على الخلق التقنى أو التطوير التكنولوجى فى المستقبل القريب.

وهذا بدوره يفرض تحدياً آخر وهو مرتبط بتنمية القدرة على الانتقاء الواعى لما هو متاح فى سوق التكنولوجية العالمية إلى أن نستطيع تنمية وتطوير قدراتنا المتعلقة بإنتاج التكنولوجيا. وعلينا فى الوقت ذاته أن ندخل ونستخدم الأدوات والأساليب التكنولوجية الحديثة لتطوير جميع نشاطات وقطاعات المجتمع ودفع مسيرة نموه وتقدمه. وربما تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً رائداً فى هذا المجال. وعليها المشاركة فى استشارة المواطنين للمشاركة فى وضع وصياغة سياسة قومية للتنمية التكنولوجية.

سادساً: أنواع العولمة :

تشتمل العولمة على عدة أنواع تتمثل فى:

١) العولمة الاقتصادية.

٢) العولمة السياسية.

٣) العولمة المعلوماتية والإعلامية.

٤) العولمة الاجتماعية.

٥) العولمة التقنية.

٦) العولمة الحضرية والمعمارية.

٧) العولمة الثقافية

وحيث أن العولمة عملية متكاملة ومعقدة، فهذه الأنواع مترابطة وليس من السهل الفصل بينها اللهم إلا لأغراض الدراسة والتحليل.

سابعاً: العولمة الثقافية (عولمة الثقافة) :

تعرف الثقافة Culture بأنها ذلك النسق المركب من القيم والعادات والتقاليد والأعراف واللغة والدين فى مجتمع ما.

كذلك تعرف الثقافة بأنها الذاكرة الجمعية لأى مجتمع من المجتمعات، وهى تشكل قيم هذا المجتمع والسلوكيات المرتبطة بالأدوار المختلفة فيه، فالثقافة هى أساس هوية المجتمع وانتماؤه، وتميزه عن غيره من المجتمعات.

ولكل مجتمع ثقافة أم Mother Culture وثقافات فرعية Sub-Cultures تتفق وتختلف فى بعض الجوانب مع الثقافة الأم فى المجتمع. كذلك يتكون العالم من مئات، بل آلاف من الثقافات والثقافات الفرعية، فالثقافة شيمتها الأساسية هى التنوع، مع وجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم الإنسانية الأساسية. والتجانس الثقافى بين البشر سابق بعصور طويلة على ظهور العولمة الحديثة، لكنه كان محدوداً بأقاليم معينة متميزة ثقافياً مثل الثقافة الإسلامية، والثقافة المتوسطية، وغيرهما. وشكلت هذه الأقاليم تجمعات ثقافية تجمع فيما بينها سمات مشتركة وتميزها عن غيرها من سمات أخرى.

وتهدف العولمة الثقافية إلى زيادة المساحة المشتركة بين الثقافات فى كل أنحاء العالم، وخلق ثقافة جديدة منفتحة على كافة الآراء والاتجاهات، والتطورات العالمية. بعبارة أخرى، تهدف ثقافة العولمة إلى بناء مجتمع إنسانى واحد. وتظهر التجليات الثقافية للعولمة على وجه الخصوص فى بروز عالم بلا حدود ثقافية حيث تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار والاتجاهات القيمية والسلوكية بحرية كاملة على الصعيد العالمى وبأقل قدر من التدخل من قبل الدولة.

هذا وتعرف العولمة الثقافية بأنها تعميم النموذج الثقافى لمجتمع ما على المجتمعات الأخرى من خلال ما تملك من القيم الثقافية والأنماط السلوكية والمفاهيم الحضارية مستخدماً كل الوسائل المتاحة لذلك.

ولقد نشأت العولمة الثقافية نتيجة تفاعل عدة عوامل نذكر منها :

زوال الموانع السياسية من ناحية، وزيادة التفاعل والاتصال العالمى نتيجة للتطور فى تكنولوجيا الاتصال والفضائيات من ناحية ثانية، ولذلك، أصبحت قضايا مثل التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان والشفافية والمحاسبية ومكافحة الفساد وحقوق المرأة وحماية البيئة، وغيرها من القضايا الهالمية، ويهتم بها المواطنون فى جميع أنحاء الأرض.

فمع استمرارية العولمة السياسية، والاقتصادية، والتقنية، والتزايد في حركات التنقل للناس، والبضائع، ورأس المال، والمعلومات والانفجار الهائل في سرعة الاتصالات جاءت العولمة الثقافية للكون، فأصبح هناك توسع وانتشار هائل في الثقافات بأنواعها على مستوى العالم.

وفي ظل العولمة الساعية إلى فرض إرادة الهيمنة الثقافية على بقية الثقافات اعتماداً على مكتسبات العلوم والتقنية، وخاصة في مجال الاتصال والمعلوماتية، واعتماداً كذلك على اللغة الإنجليزية التي يزداد برقها وانتشارها يوماً بعد يوم، ازداد الصراع Conflict بين الثقافات بشكل ملحوظ.

إن عولمة الثقافة ستشهد طغيان الثقافة الغربية وفيضانها اللامحدود، وستجرف في طريقها كل ثقافة ضعيفة إلى مستنقع الفناء والموت السريع، ولن يصمد في وجه طوفانها العارم إلا الثقافات الحية التي تملك مقومات الخلود. إن ثقافة العولمة إذا لم تنتبه لها سوف تذهب المحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس.

والتعددية الثقافية سمة من سمات العصر، وذلك بفعل عوامل كثيرة ترتبط برغبة الدول الكبرى في نشر ثقافتها ومحاولتها الهيمنة على الثقافات الأخرى ويساعدها في ذلك تقنية العولمة من تقدم علمي وتكنولوجي وخاصة في مجال الاتصالات.

وفي عام ١٩٩١ نشر العالم الأمريكي – الياباني الأصل – فرنسيس فوكوياما كتابه (نهاية التاريخ والإنسان والخير) ويرى فوكوياما أن التاريخ انتهى – في رأيه – لحساب القوى الرأسمالية والليبرالية الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، وأن هذا ما يفرضه منطق العلوم الطبيعية الحديثة، بعد أن أخفقت كل أشكال الحكم السابقة، لا سيما الشيوعية.

وفي عام ١٩٩٥ نشر العالم الأمريكي اليهودي صمويل هانتنغتون كتابه (صدام الحضارات) ويرى – عكس فوكوياما – أن التاريخ لم ينتهي بعد، وأن

الصراع لم ينته بعد، بسقوط الخطر الشيوعى، بل لازال الصراع كامناً، وأسبابه قائمة، ولكن أسباب الصراع ليست بسبب الأيديولوجيات المختلفة، ولكن الصراع الذى يخبئه المستقبل سيكون سببه صراع أو صدام الحضارات أو الثقافات، ومحاولة كل حضارة أو ثقافة فرض رؤيتها للإنسان وللكون والدين والحياة والسياسة والتاريخ ....

والكتابان دعوة صريحة للقضاء على الهويات الثقافية المختلفة مع الهوية الثقافية الغربية وخاصة الأمريكية.

كذلك ينبه جيرى Jerry من وهم التمسك بالهوية الثقافية، مؤكداً على أن مصير الأرض مرتبط بتجاوز وهم الهوية الثقافية.

ويقول ديلورس Delors أن الصراعات المستقبلية بين الدول سوف تشكلها عوامل ثقافية من اقتصادية.

وبشكل صارخ يقول شبنجلر Shbnglr أن للحضارة نهر واحد هو حضارتنا، وعلى الآخرين إما أن يكونوا روافد لهذا النهر، أو يضيعوا فى رمال الصحراء.

وهناك عوامل عديدة تزيد من من الصراع الثقافى بين الدول أو المجتمعات نذكر منها على سبيل المثال العوامل التالية:

١) قلة قنوات الاتصال المتبادلة بين هذه الدول أو المجتمعات.

٢) انخفاض قيمة التسامح بين هذه الدول أو المجتمعات.

٣) انخفاض قيمة قبول الآخر بين هذه الدول او المجتمعات.

٤) قلة المناسبات واللقاءات التى تجمع بين هذه الدولة أو المجتمعات للحوار والنقاش.

٥) قلة التبادل الثقافى Cultural Exchange بين هذه الدول أو المجتمعات.

٦) التفوق الاقتصادى لبعض هذه الدول والمجتمعات يجعلها اكثر غروراً وأقل احتراماً للآخر مما يجعلها تفكر بجدية فرض الهيمنة الثقافية بجوار هيمنتها الاقتصادية وتدعيماً لها.

كذلك فى عام ١٩٩٣ نشر هارلان كليفلاند Harlan Cleveland كتاب بعنوان (ميلاد عالم جديد) (Birth Of New World) أكد فيه على إمكانية خلق المجتمع العالمى المؤسسى على المعرفة، بديلاً للحرب الباردة بين أطرافه المهينة والمتصارعة.

والمؤلف يتناول فى كتابه قليلاً متعمقاً لسياسات الأمن الدولى والتجارة والمال والبيئة والتنمية والاقتصاد والقيادة. ويخلص المؤلف فى النايه إلى استراتيجية للعمل تنتشر من خلالها تكنولوجيا المعرفة والمعلومات، مبينة ما يمكن أن يتم فعله لاحتواء الصراع دون حرب، وتنشيط مفاوضات التجارة الدولية الحرة، والحيلولة دون انهيار النظام النقدى العالمى، ومحاولة تقويض أزمة اللامشروعية، بالإضافة إلى كيفية إدارة البيئة الدولية من خلال الحقوق العالمية المشتركة.

ويقترح المؤلف بتكوين نادى ديمقراطى أطلق عليه تحالف لكل من يرغب (لا يمثل منظمة جيدة، لها مقر دائم وسكرتارية، بل هو كونفيدرالية للمهتمين، ومراكز للمبادأة والمبادرة، وتعود على التشاور، وأن على هذا النادى تقه مهمة تنشيط النظام الدولى والتكيف مع تعقيدات الحكم الدولى فى ظل عالم خالى من القوى الإمبريالية العملاقة، كذلك تقع على النادى مسئولية المحافظة على النظام والاستقرار العالمى وتحقيق التنمية والرخاء فى أرجاء العالم.

ويبين المؤلف أن على الأمريكيين ان يقوموا بتعديل سلوكياتهم حتى يكون لهم دور قيادى فى العالم الجديد. ويقترح أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية هى وحدها الدولة المتاحة والقادرة لتولى رئاسة اللجنة التنفيذية لهذا النادى .. بما يسمح لها بأخذ زمام القيادة مرة ثانية فى بناء مجتمع عالمى.

ثامناً: الخصائص المشتركة للمنظمات التى نجحت فى عولمة أنشطة مواردها البشرية :

وهناك بعض الخصائص المشتركة للمنظمات التى نجحت فى عولمة أنشطة مواردها البشرية والتى يمكن أن تساعد على فهم التوجهات الجديدة للإدارة الدولية للموارد البشرية وترصد رواية محمد حسن هذه الخصائص فى الآتى:

١) تدعيم الإدارة العليا للدور الدولى للموارد البشرية، على أساس التوقعات عن الإسهامات التى يمكن أن تحققها وظيفة الإدارة الدولية، لتكوين وتطبيق الاستراتيجية العالمية الفعالة. واستعداد وظيفة الإدارة الدولية للموارد البشرية لترقى إلى مستوى المسئولية.

٢) انبثاق توقعات وتدعيم الإدارة العليا لدور الإدارة الدولية للموارد البشرية دائماً من التزام الإدارة وتسخير طاقاتها ومواردها للقضايا المتعلقة بالموارد البشرية، كانعكاس لاتجاه الإدارة الثقافى نحو اهتمامها بالموارد البشرية.

٣) تشجيع التنوع الثقافى كأسلوب طبيعى للحياة.

٤) قبول الغموض، أحد الطرق الطبيعية للتعامل مع التعارضات الموجودة فى مشاكل وقضايا الموارد البشرية على المستوى العالمى. فلا يوجد أشياءئ محددة تماماً إما أبيض أو إسود.

٥) كفاءة ومهارة العاملين فى مجال الإدارة الدولية للموارد البشرية. ولكى يتم قبول هؤلاء العاملين والاعتراف بكفاءتهم أو إعطاؤهم حقهم، لابد أن يقبل مدير الموارد البشرية الدولية الخطر والمسئولية المتعلقة بوضع السياسات والممارسات التى يخلق الفروقات بين مستويات إنجازات الاستراتيجيات العالمية.

وهذه هى شروط النجاح اللازمة لتحقيق وتطبيق الاستراتيجيات الدولية إدارة الموارد البشرية.

*** *** *** *** ***